

متطلبات الإفصاح عن التحفيزات الجبائية المدرجة في النظام المحاسبي المالي والنظام
الجبائي الممنوحة لترقية الصيرفة الإسلامية في الجزائر (دراسة تحليلية)
Requirements for disclosure of tax incentives included in the
financial accounting system and tax system granted to promote
Islamic banking in Algeria (Analytical study)

محمد بن حنة *1، عمر قمان 2

1 جامعة الجلفة (الجزائر)، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من

أجل التنمية المستدامة «MQEMADD» mohamed.benhana@univ-djelfa.dz

2 جامعة الجلفة (الجزائر)، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من

أجل التنمية المستدامة «MQEMADD» a.gamane@univ-djelfa.dz

تاريخ القبول : 2025-12-20

تاريخ الاستلام: 2025-11-07

ملخص:

هدفت الورقة البحثية للوقوف على متطلبات الإفصاح عن التحفيزات الجبائية التي جاءت في القوانين الجزائرية بشقيها المالي والجبائي للمساهمة في ترقية ومرافقة الصيرفة الإسلامية، واعتمدت الورقة البحثية على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للتعريف بمتغيرات الدراسة.

وتوصلت الدراسة الى اهتمام الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة بالصيرفة الإسلامية للدفع بالتنمية الاقتصادية بمنحها العديد من التسهيلات من بينها الإمتيازات الجبائية مع الإلتزام بالأطر القانونية التي تؤثر على متطلبات الإفصاح وتساعد على عملية الرقابة والشفافية المالية. على عملية الرقابة والشفافية المالية.

الكلمات المفتاحية: متطلبات الإفصاح؛ تحفيزات جبائية؛ صيرفة إسلامية.

تصنيف Jel: M41 ; H29 ; G21.

Abstract:

The aim of the research was to identify the disclosure requirements related to tax incentives stipulated in Algerian financial and tax laws to contribute to the promotion and support of the Islamic banking system, The research was based on descriptive and analytical methods to identify the study variables.

The study concluded that the Algerian state has shown interest in the Islamic banking system in recent years with the aim of promoting economic development, and has granted it numerous facilities, including tax privileges, while respecting the legal frameworks that affect disclosure requirements and contribute to financial oversight and transparency.

Keywords: Disclosure requirements; tax incentives; Islamic banking.

Jel classification code : M41 ; H29 ; G21.

1-مقدمة:

تعتبر متطلبات الإفصاح من الأهداف الجوهرية لتحقيق الشفافية المالية والعدالة الضريبية في النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي في الجزائر، وكان لزاما إستعراض التشريعات المعمول بها والتي تتضمن هاته المتطلبات الملزمة للناظمين المحاسبي والجبائي والتي تهدف لتحسين آليات الإفصاح وتعزيز الإلتزامات الضريبية وتسهيل عملية الرقابة، وتعتبر التحفيزات الجبائية الممنوحة في إطار الصيرفة الإسلامية أداة أساسية في رؤية الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة.

1-1-إشكالية البحث:

ما هي متطلبات الإفصاح عن التحفيزات الجبائية المذكورة في القوانين الجزائرية لترقية

الصيرفة الإسلامية؟

ولمعالجة الإشكالية الرئيسية كان لزاما علينا الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

✓ ماهي التحفيزات الجبائية الممنوحة في إطار الصيرفة الإسلامية؟

✓ ما هو واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية وجب طرح الفرضيات الآتية:

✓ منحت الدولة الجزائرية العديد من التحفيزات الجبائية لتطوير الصيرفة الإسلامية في قوانينها مع الإلتزام بمتطلبات الإفصاح لتحقيق الشفافية المالية وتسهيل الرقابة.

✓ ألزمت القوانين والتشريعات النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي بالإفصاح عن التحفيزات الجبائية بوضوح ودقة.

✓ منحت للصيرفة الإسلامية تحفيزات جبائية تفضيلية على المعاملات المصرفية التقليدية.

2-1-أهمية البحث: يستمد من دور النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي في تطوير النظام المصرفي

الجزائري وبالأخص ترقية الصيرفة الإسلامية والتي تعتبر رافد من روافد التمويل الحديثة الى جانب الوقوف الى النصوص القانونية والتعديلات الحاصلة لها التي تمس بمتطلبات الإفصاح.

3-1-أهداف البحث: يهدف الى التعرف بالتحفيزات الجبائية والصيرفة الإسلامية ومتطلبات الإفصاح وإبراز

دور كل منها.

4-1-منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهجين الوصفي والتحليلي للتعريف بمتغيرات الدراسة والإجابة

على جميع تساؤلات الورقة البحثية الى جانب المنهج التاريخي من خلال التطرق الى العديد من قوانين المالية.

5-1-تقسيمات البحث: تم تقسيم الورقة البحثية الى محورين كما يلي:

- المحور الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة

- المحور الثاني: متطلبات الإفصاح عن التحفيزات الجبائية الممنوحة لترقية الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

6-1-دراسات سابقة:

دراسة(زوانب، 2023) بعنوان "دراسة مقارنة بين النظام الجبائي للصيرفة التقليدية والنظام الجبائي

للصيرفة الإسلامية في الجزائر"، هدفت الدراسة لمعرفة الفروقات بين التشريع الجبائي للصيرفة الإسلامية

والصيرفة التقليدية في الجزائر في ظل القوانين المعمول بها، وتوصلت الدراسة الى وجود اختلاف بين

الصيرفتين التقليدية والإسلامية في حساب العوائد فالصيرفة التقليدية تكون في شكل فوائد او الصيرفة

الإسلامية تقوم على استثمارات حقيقية وتعامل الصيرفة الإسلامية نفس المعاملة جبائيا مع الصيرفة التقليدية مع وجود بعض الاستثناءات لصالح الصيرفة الإسلامية.

دراسة (ناصر، 2023) بعنوان "التسهيلات الضريبية الممنوحة للصيرفة الإسلامية في الجزائر"، هدفت الدراسة تعريف وتبيين التسهيلات الضريبية في قطاع الصيرفة الإسلامية الناتج عن تبنيه السلطات العمومية في الفترة الأخيرة، ومن أهم ماتوصلت اليه الدراسة انه تم منح العديد من التسهيلات الضريبية للصيرفة الإسلامية لكن وجود مصاريف خاصة للعقود يتحملها العميل دون المصارف وهو ما يخالف المعايير الشرعية للأيوفي.

دراسة (بركة، 2023) : بعنوان " أثر تطبيق مبدأ تدعيم عنصر الإفصاح والشفافية على جودة الإفصاح المحاسبي"، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق مبدأ تدعيم عنصر الإفصاح والشفافية على جودة الإفصاح المحاسبي، وتظهر نتائج الدراسة ان تطبيق مبدأ تدعيم عنصر الإفصاح والشفافية يؤثر على متغير تجويد الإفصاح المحاسبي، وأوصت الدراسة على تنمية الوعي بتطبيق قواعد حوكمة الشركات.

دراسة (زين، 2023): بعنوان " واقع الإفصاح المحاسبي عن عناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على متطلبات الإفصاح المحاسبي لعناصر القوائم المالية وتوضيح مساهمته في إعطاء الصورة الواضحة ومعلومات ذات مصداقية وفق النظام المحاسبي المالي، وتوصلت الدراسة إلى عديد من النتائج أبرزها ان مجمع صيدال يقوم بالإفصاح وفق أدنى المتطلبات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي وهي كافية لأصحاب المصالح.

دراسة (بوعزيز & بن موسى، 2022): بعنوان " الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، هدفت الدراسة إلى التعرف عن الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، وخلصت الدراسة ان الإفصاح المحاسبي يدعم ثقة أصحاب المصالح من خلال توفير المعلومات المحاسبية ذات كفاءة وتسد مختلف احتياجاتهم.

دراسة (عيسى، 2021): بعنوان "تصور نظام جبائي للصيرفة الإسلامية في ظل النظام الجبائي الجزائري الحالي"، هدفت الدراسة على الإضاءة للمعالجة الضريبية للعمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، ومن نتائج الدراسة ان التشريع الجبائي إعتبر صيغ الصيرفة الإسلامية كعمل تجاري كباقي الأعمال التي تخضع للضرائب والمصرف الإسلامي كمكلف بالضريبة شأنه باقي المكلفين بالضريبة يؤدي جميع الإلتزامات الضريبية.

دراسة (سعادة، 2019): بعنوان " إطار مقترح لقياس وتقييم جودة الإفصاح المحاسبي في ضوء المبادئ الحاكمة وآليات القياس ومحددات التطوير"، تناول البحث إلى دراسة وتحليل المبادئ الحاكمة لقياس وتقييم جودة الإفصاح المحاسبي وانتهى البحث إلى صياغة مبادئ الحاكمة وإطار للقياس والتحكم.

2- التعريف بمتغيرات الدراسة

2-1- التحفيزات الجبائية

2-1-1- تعريف التحفيزات الجبائية : لها مجموعة من التعريفات أهمها " هي إجراءات خاصة بالسياسة الاقتصادية ، الهدف من ورائها توجيه الأعوان الاقتصاديين نحو سلوك محدد لم يرغبوا فيه أولم تكن لديهم فكرة تبنيه مقابل الاستفادة من تحفيز أو عدة تحفيزات معينة، وتشمل عادة التخفيف في معدلات الضرائب أو الإلتزامات الجبائية شريطة تقيد المستفيد بمجموعة من المقاييس والضوابط التي تسطرها الدولة " (لوالبية & مسعودي، 2020، ص 27).

2-1-2- مكونات التحفيزات الجبائية : تتكون من (زيدان، 2022، ص 153):

1-2-1-1- الإغفاءات الضريبية: هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجبة السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، ويمكن أن يكون الإغفاء كلي أو جزئي.

1-2-2- التخفيضات الضريبية: هي تقليص قيمة الضرائب المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة الاستثمار الأرباح المحققة تستخدم خدمة لسياسات ضريبية معينة.

1-2-3- نظام الإهلاك: ألساط الإهلاك تعتبر مسألة ضريبية بسبب تأثيرها على النتيجة باعتبارها من الأعباء.

1-2-4- الخسائر المرحلة إلى السنوات اللاحقة: هي وسيلة لامتناس الأثار الناجمة عن الخسائر لسنوات سابقة يتم تحميلها لسنوات لاحقة.

1-2-5- المعدلات التمييزية: وهي تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح(جمام & دباش، 2015، ص 189).

1-2-6- القرض الضريبي: هو حق ضريبي قابل للتحميل على ضريبة أخرى يتمتع به المكلف بالضريبة بشروط خاصة يتم بتخفيضه من قيمة الضريبة المستحقة إذا كان القرض الضريبي اقل من الضريبة المستحقة وإذا كان اكبر من الضريبة المستحقة يصبح المكلف في حالة قرض قابل للاسترجاع(بن يطو، 2022، ص 98).

2-2- الصيرفة الإسلامية في الجزائر

1-2-2-1- تعريف الصيرفة الإسلامية: يقصد بها العمليات المصرفية التي تقوم على المبادئ الشرعية الإسلامية والتمثلة في تحريم القروض بالفوائد (الربا) والعمل على الإستثمار الحقيقي من خلال الشراكة بتقاسم الربح والخطر وان تكون الاعمال ترتكز على الاصول الحقيقية وتحريم العمل غير المشروع مثل الخمر والقمار والميسر ولا وجود للغرر(طرشاوي، 2024، ص-ص 3-4).

2-2-2- واقع الصيرفة الإسلامية:

1-2-2-2- البنية القانونية المنظمة للصيرفة الإسلامية: بعد صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 والملغى بمقتضى قرار رقم 03-11 المؤرخ في 26/08/2003 وبدوره ملغى بمقتضى القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 المؤرخ في 21/06/2023 وهو الإطار المرجعي التشريعي الوحيد المنظم للعمل المصرفي والمالي(طبيبي، 2025، ص 146).

طبقا للنظام رقم 18-02 الصادر بتاريخ 04/11/2018 والمنشور في العدد 73 للجريدة الرسمية المؤرخة في 09/12/2018 الذي حدد العمل بالصيرفة الإسلامية والذي ألغى بالقرار رقم 20-02 الصادر بتاريخ 15/03/2020 والمنشور في العدد 16 للجريدة الرسمية المؤرخة في 24/03/2020، بالإضافة للتعليمية رقم 03-20 الصادرة عن بنك الجزائر والمؤرخة في 02/04/2020 تحتوي على 60 مادة، وسمح قانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 بالممارسة للعمليات المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية للمصارف والمؤسسات المالية وفق الدين الإسلامي والمنشور في العدد 43 للجريدة الرسمية المؤرخة في 27/06/2023، والنظام رقم 25-04 المنشور في الجريدة الرسمية عدد 34 المؤرخة في 04/06/2025 يتعلق بمنح السيولة الإستعجالية وخاصة في مادته 14 التي ذكرت بأن يقوم بنك الجزائر بتكليف منح السيولة الإستعجالية مع الأخذ في الحسابان الخصوصية للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، ونظام رقم 25-08

الذي يتعلق بإعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها المنشور في الجريدة الرسمية عدد 65 المؤرخة في 2025/09/30 وتطرق أيضا نفس العدد لنظام رقم 09-25 الذي يحدد القواعد المحاسبية وقواعد التقييم للعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، بالإضافة الى نظام رقم 13-25 والمنشور في الجريدة الرسمية عدد 68 المؤرخة في 2025/10/14 يتعلق بالسوق النقدية ما بين البنوك المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

2-2-2-2-2-2 البنية الهيكلية المنظمة للصيرفة الإسلامية: تنقسم الى قسمين:

2-2-2-2-2-1 المصارف الإسلامية: وعرفت بأنها المؤسسات المالية يتمثل نشاطها المالي والمصرفي للأحكام الدين الإسلامي ومبادئها تجنب الغرر والربا وأكل أموال الناس بالباطل مع اعتماد مبدأ التكافل الاجتماعي مع التيسير ورفع الخرج (طبيي، 2025، ص 150).

-بنك البركة: يعتبر اول بنك جزائري معتمد عملياته وفق الصيرفة الإسلامية تأسس بتاريخ 1990/11/03 بالشراكة بين بنك البركة السعودي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري(حميدي، 2021، ص 5).

-بنك السلام: وهو المصرف الثاني يعمل وفق الصيرفة الإسلامية في جميع معاملاته معتمد في 10/20/2008 وله 25 فرعا منتشرة على كامل تراب الوطن(بوراس، 2024، ص 285).

جدول رقم 1: المصارف الإسلامية في الجزائر

المصرف	سنة الاعتماد
بنك البركة EL BARAKA	1990/11/03
مصرف السلام EL SALAM	2008/10/20

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على ما سبق

2-2-2-2-2-2-2 الشبائيك الإسلامية: وتسمى أيضا بالنوافذ الإسلامية وعرفت المادة 17 من النظام رقم 20-02 بأنها هيكل مخصص داخل المصارف او المؤسسات المالية مهمته تقديم خدمات للمنتجات الصيرفة الإسلامية وتطويرها(محفوظي & محفوظي ، 2024، ص 517)، يعتبر بنك الخليج الذي تأسس سنة 2002 التابع لشركة الكويت القابضة اول بنك يقدم خدمات الصيرفة الإسلامية عبر شبائيك لفروعه المتواجدة في الجزائر وفي سنة 2017 سمح لثلاث 03 بنوك عمومية بفتح شبائك للصيرفة الإسلامية وهم بنك القرض الشعبي الوطني و الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط وبنك التنمية المحلية وفي سنة 2018 سمح للنظام المصرفي بممارسة الصيرفة الإسلامية(العجاج، 2022، ص 629).

جدول رقم 2: المصارف التي فتحت الشبائيك الإسلامية في الجزائر

سنة فتح الشبائيك الإسلامي	المصرف
سنة 06 مصارف عمومية	
2017	القرض الشعبي الجزائري CPA
2017	الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط CNEP
2017	بنك التنمية المحلية BDL
2018	البنك الوطني الجزائري BNA
2018	بنك الجزائر الخارجي BEA
2018	بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
أربعة 04 مصارف خاصة	
2002	بنك الخليج الجزائر AGB
2018	ترست بنك الجزائر TBA
2018	بنك الإسكان للتجارة والتمويل HTBFA
2018	المؤسسة العربية المصرفية ABC

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على ما سبق

2-2-3- صيغ الصيرفة الإسلامية: حسب النظام رقم 18-02 المنشور في العدد 73 للجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 2018/12/09 والصادر عن بنك الجزائر والمصادق عليه من طرف محافظ بنك الجزائر محمد لوكال والذي تضمن قواعد العمليات المالية ذات العلاقة بالصيرفة الإسلامية والتي سماها 'التشاركية' المقدمة من طرف المصارف والمؤسسات المالية حيث أجاز ثمانية 08 خدمات وهي كالتالي: * المرابحة * المشاركة * المضاربة * الإجارة * الإستصناع * السلم * حسابات الودائع * الودائع في حسابات الإستثمار، اما النظام رقم 20-02 المنشور في العدد 16 للجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 2020/03/24 والصادر عن بنك الجزائر والمصادق عليه من طرف محافظ بنك الجزائر أيمن عبد الرحمن والذي يحدد العمليات المالية ذات العلاقة بالصيرفة الإسلامية وقاعد ممارستها حيث تخلى على منتجين وهما * السلم * حسابات الودائع وتمت التسمية صراحة للعمليات المالية في إطار الشريعة الإسلامية بالصيرفة الإسلامية والتي كانت تسمى الصيرفة التشاركية، اما التعليم 03-20 الصادرة عن بنك الجزائر والمصادق عليها من طرف محافظ بنك الجزائر أيمن عبد الرحمن والتي عرفت منتجات الصيرفة الإسلامية وحددت الشروط التقنية من أجل تنفيذها من طرف المصارف والمؤسسات المالية ومنحت بنك الجزائر الحق في منح الرخص التسويقية وشهادات المطابقة تقدم من طرف هيئة شرعية وطنية خاصة بالإفتاء للصناعة الإسلامية المالية (بن حنة، 2024، ص-ص 70-71).

حسب المادة 68 من قانون 23-09 تعتبر الصيرفة الإسلامية من العمليات المصرفية وعرفت المادة 71 الصيرفة الإسلامية كل عملية تقوم بها المصارف او الشبائيك الإسلامية وفق الشريعة الإسلامية وجاء في المادة 72 ان الصيرفة الإسلامية تقوم بنوك إسلامية بصفة إعتيادية او شبائيك تفتح خصيصا لها في البنوك ويكون هيكلها حصرا للعمليات الغسلمية ومستقلا ماليا وإداريا ومحاسبيا عن باقي الهياكل وألزمت المادة 134 البنوك ان يدفع 01 % علاوة الضمان سنوية الى صندوق الضمان من مجموع ودائعه مع مراعاة الودائع ذات العلاقة بالصيرفة الإسلامية والتي تحسب وتدفع بشكل منفصل ولها حساب مخصص وخاص

بها (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 43، ص - ص 13 - 22)، ولم يذكر قانون 09-23 صيغ الصيرفة الإسلامية وتعريفها وأبقى على ماجاء به النظام 02-20 والتعليمة 20-03.

3-2-3-2- متطلبات الإفصاح:

1-3-2- تعريف الإفصاح: هو إعلام أصحاب القرارات الاقتصادية بالمعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات على مستوى المؤسسة او على المستوى الوطني (بكري عجيب بابكر، 2022، ص 254)، ويعرف أيضا على انه الكشف التام والوضوح للمعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية للمساعدة لاتخاذ قرارات ملائمة من طرف أطراف معينة (جبار & مالك، 2023، ص 537)، ويعني إعطاء المعلومات والبيانات عن المؤسسة بطريقة صحيحة ومضمونة وعرض الكشوف المالية بصورة مفهومة وواضحة وسهلة وصادقة ودقيقة لمساعدة مستخدميها معرفة المركز المالي ونتائج الأعمال للمؤسسة (جينية & محصول، 2023، ص 39).

2-3-2- مقومات الإفصاح: يركز على خمسة وهي كالتالي (حابي، 2020، ص-ص 51-52):

1-2-3-2- المستخدم المستهدف: تعددت الأطراف المستخدمة للمعلومات المفصح عنها في الكشوف المالية حسب مستوياتهم وتطلعاتهم حسب الشكل والمضمون وعموما فإنهم يتمثلون في:

- ✓ **المستثمرين:** يهتمون بالمخاطر والعوائد وقراراتهم تتركز بالاحتفاظ أو الشراء أو بيع أسهمهم إضافة إلى تقييم إمكانية المؤسسة على توزيع الأرباح.
- ✓ **العاملين:** يهتمون بقدرة المؤسسة على توفير المكافآت وفرص التشغيل ومنافع التقاعد.
- ✓ **المقرضين:** يهتمون بقدرة المؤسسة على سداد القروض والفوائد في موعد استحقاقها.
- ✓ **الموردون:** يهتمون بإمكانية المؤسسة سداد الديون في الأجل القصير.
- ✓ **الزبائن:** يهتمون باستمرارية المؤسسة في الأجل الطويل.
- ✓ **الجهات الحكومية:** تهتم بالمعلومات كقاعدة إحصائية لاستخدامها لصنع سياسة ضريبية وتنظيم النشاطات الاقتصادية.
- ✓ **الجمهور العام:** تؤثر المعلومات المالية على الجمهور العام من خلال مساهمة المؤسسة في الاقتصاد المحلي وفرص تطورها.

2-2-3-2- الأغراض المستخدمة للمعلومات المالية المفصح عنها: يجب ان تتمتع بخاصية الملائمة نتيجة ربطها بنوعية المعلومات المفصح عنها وقد تكون الاستفادة غير محددة أي للأغراض العامة.

3-2-3-2- طبيعة ونوعية المعلومات المالية: وتتمثل في القوائم المالية والتي يجب ان تكون ملائمة وواضحة وصادقة.

4-2-3-2- طرق الإفصاح عن المعلومات المالية: يوجد الكثير من الأساليب وأهمها عن طريق القوائم المالية والتقارير والجداول التي تستخدم مصطلحات متعارف عليها مع إضافة الملاحظات والهوامش والأفواس للشرح والتوضيح.

3-3-2- توقيت الإفصاح: يجب ان يكون مناسب وملائم لتصبح نافعة ومفيدة.

أهمية الإفصاح المحاسبي: تتمثل فيما يلي (سحنون & زهراوي، 2023، ص-ص 398-399):

- ✓ يظهر الإفصاح مدى كفاءة المؤسسة في مختلف العمليات الاستثمارية.
- ✓ يساهم الإفصاح في مساعدة المساهمين على تقييم قوة إدارة المؤسسة ونجاعة تسييرها.
- ✓ تساعد المعلومات المالية في اتخاذ القرارات ورسم الاستراتيجيات والبرامج المستقبلية.
- ✓ التصريح بالمعلومات المالية ذات الأثر المالي للجهات المعنية مثل الإدارة الجبائية.

2-3-4- متطلبات الإفصاح: نصت عدة مواد مواد من القوانين والتي من خلالها أدرك المشرع الجزائري أهمية للإفصاح عن الكشوف المالية والحزمة الجبائية في البيئة المحاسبية والجبائية بداية من اعدادها وعرضها وتنظيمها أهمها ما يلي:

2-3-4-1 محاسبيا: تطرق لها النظام المحاسبي المالي وأبرز ماجاء فيه مايلي (وعزيز & بن موسى، 2022، ص 104):

✓ تعتبر الميزانية جدول يفصح عن الذمة المالية للمؤسسة تعرض عناصرها بشكل منفصل وتقسم الى أصول وخصوم.

✓ تسمح الميزانية بتحديد حقوق المؤسسة وإلتزاماتها وقدرتها على تغطية ديونها وسدادها من خلال أموالها الخاصة.

✓ معرفة تطور نمو المؤسسة وقدرة إدارتها على التسيير والقيام بوظائفها.

✓ يجب مراعاة في الميزانية القيود على ملكية التثبيتات والرهنات والعقود والإلتزامات المتوقعة والضمانات الممنوحة.

✓ يعتبر جدول حساب النتائج ملخص للنواتج والأعباء المنجزة في فترة سنة مالية وتفصح عن النتيجة المحاسبية وهناك طريقتين لعرض جدول حساب النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة.

✓ ويمثل جدول تدفقات أحد الكشوف المالية يفصح على قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية وما يمثّلها ومعلومات عن استخدامات لهاته التدفقات ويعرض بطريقتين مباشرة وغير مباشرة.

✓ وبالنسبة لجدول الأموال الخاصة فهو يفصح عن معلومات ترتبط بحركة النتيجة المحاسبية وطرق المحاسبية والتصحيحات المسجلة للأخطاء التي لها تأثير على رأسمال وإضافة الى عملية الرسمة وتوزيع النتيجة المحاسبية والمخصصات والاحتياطات المقررة خلال السنة.

✓ وخامس كشف مالي هو الملحق وهو وثيقة تفصح عن معلومات مالية والتغيرات الهامة والقواعد والطرق المحاسبية المستخدمة في مسك المحاسبة واعداد الكشوف المالية تشرح الكشوف المالية السابقة وتتضمن معلومات عامة تتعلق بالعمليات الخاصة والأساسية من الوصول للصورة الصادقة.

✓ وحسب نظام رقم 09-25 الذي تضمن متطلبات الإفصاح حسب القواعد المحاسبية وقواعد التقييم للعمليات المصرفية في إطار الصيرفة الإسلامية لصيغ التمويل والتي قسمها الى صيغ قائمة على " المرابحة، الإجارة، السلم والسلم الموازي، الاستصناع والاستصناع الموازي، المضاربة، المشاركة، القرض الحسن، المعاملات بالصكوك والأسهم والأدوات المماثلة ".

2-3-4-2 جبائيا: تعتبر متطلبات الإفصاح الجبائي أحد عناصر الإفصاح المحاسبي ويجدر التنكير ان متطلبات الإفصاح الجبائي لم تتطرق إليه الكثير من الدراسات التي تناولت الإفصاح المحاسبي وتطرق النظام الجبائي لعدة متطلبات نستطيع ان نحصرها فيما يلي:

✓ يجب عرض جميع الضرائب والرسوم في الكشوف المالية.

✓ اكتتاب التصريحات الجبائية والجدول الملحقه وفق ما تفرضه التشريعات الجبائية وفي آجالها المحددة.

✓ مسك الدفاتر المحاسبية والاحتفاظ بها بشكل قانوني.

✓ دفع جميع الضرائب والرسوم حسب الأجال المحددة قانونا.

✓ الامتثال للتشريعات الجبائية في الممارسة المحاسبية.

08	-لايحسب ضمن رقم الاعمال في حساب رسم على النشاط المهني مبلغ غرامة التأخير لعمليات الصيرفة الاسلامية وتوجه للاعمال الخيرية.
11	-يحسب حقوق التسجيل من هامش الربح المتضمن في العقد مسبقا لعمليات بيع العقارات المنجزة في إطار الصيرفة الاسلامية فيعتبر امتياز جبائي لعدم احتساب الرسم على كامل سعر البيع في المراجعة.
12	-يعفى من حقوق التسجيل لعقود السكنات المستفيدة من دعم الدولة المالي المنجزة في إطار عقود التمويل أي بصيغة المراجعة لعمليات الصيرفة الاسلامية.
13	-يعفى من رسم نقل الملكية العقارات ذات الاستعمال السكني بصيغة المراجعة او الاجارة. -يعفى من حقوق التسجيل لعمليات نقل الملكية للتجهيزات والعقارات المهنية المتنازل عليها لفائدة المستأجر بصيغة المراجعة او الاجارة.
14	-يحسب رسم الاشهر العقاري من هامش الربح المتضمن في العقد مسبقا للعقارات المنجزة في إطار الصيرفة الاسلامية لصالح الزبائن سواء كانت مراجعة او اجارة.
15	-يعفى من الرسم الاشهر العقاري العقود الموجهة لتمويل الاستثمارات الخاصة بالمتعاملين الاقتصاديين ذات الاستعمال التجاري او الصناعي او الفلاحي او مهني الحرة.
17	-يعفى من الرسم على القيمة المضافة TVA على عمليات القروض المقدمة للعائلات لاقتناء او انجاز سكن فردي وهذا يشمل صيغ الصيرفة الإسلامية مراجعة واستصناع والاجارة. - يعفى من الرسم على القيمة المضافة TVA على عمليات الاقتناء في إطار صيغة الاجارة والمراجعة لعقود القروض العقارية المتوسطة والطويلة.
18	-يشمل رقم الاعمال الخاضع للرسم لعمليات الصيرفة الاسلامية ' المراجعة 'من رسم على القيمة المضافة لهامش الربح المتضمن في العقد مسبقا فيعتبر امتياز جبائي لعدم احتساب الرسم على كامل سعر البيع في المراجعة.
19	-يستثنى من حق الخصم الرسم على القيمة المضافة TVA عند اقتناء السلع المنقولة والعقارات المنجزة في إطار الصيرفة الاسلامية ' المراجعة '.
44	-تم تعميم الدعم الموجه للاستثمار الممنوح للصيرفة التقايدية ليشمل الصيرفة الاسلامية بتخفيض محل الفائدة كما يلي: 3% للاستثمارات المنجزة في الهضاب العليا والجنوب و2% للاستثمارات المنجزة لباقي الولايات.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على (ناصر، 2023، ص-ص 270- 275) وقانون المالية التكميلي سنة 2021
3-1-3- متطلبات الإفصاح عن التحفيزات الجبانية الممنوحة في قانون المالية سنة 2022: نوجزها حسب الجدول التالي(الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 100، ص 10):
 جدول رقم 4: متطلبات الإفصاح عن التحفيزات الجبانية الممنوحة في قانون المالية سنة 2022 في إطار الصيرفة الإسلامية

المادة	متطلبات الإفصاح
18	-اضافت الودائع في حساب الاستثمارات المنجزة في إطار الصيرفة الإسلامية كمداخل تقطع ضريبة الدخل الإجمالي IRG من المصدر.
19	- تعفى من ضريبة الدخل الإجمالي IRG أرباح الودائع في حسابا الاستثمار المنجزة في إطار الصيرفة الإسلامية.
26	- تعفى فوائض القيمة من ضريبة الدخل الإجمالي IRG فوائض القيمة عن التنازل على الأملاك العقارية ذات العلاقة بالتركة او في إطار عقود المرابحة او الاجارة
28	-يستثنى من أساس الضريبة على الدخل الإجمالي للزبون هامش الربح المتفق عليه مسبقا مع البنك في إطار الصيرفة الإسلامية في اقتناء سكن بصيغة المرابحة.
82	-لا يحسب رسم الأشهار العقاري من قيمة العقار الحاصل عليه الزبون في إطار الصيرفة الإسلامية بصيغة المرابحة.
83	-تعفى من رسم الأشهار العقاري البنوك والمؤسسات المالية في إطار الصيرفة الإسلامية في حالة الشراء او الاقتناء للعقارات في صيغ المرابحة او الاجارة. -تعفى من رسم الأشهار العقاري البنوك والمؤسسات المالية في إطار الصيرفة الإسلامية في حالة الشراء او الاقتناء للعقارات ذات الاستعمال السكني المنجزة في صيغ المرابحة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على قانون المالية سنة 2022

3-1-4-متطلبات الإفصاح عن التحفيزات الجبائية الممنوحة في قانون المالية التكميلي سنة 2022:

نوجزها حسب الجدول التالي:

جدول رقم 5: متطلبات الإفصاح عن التحفيزات الجبائية الممنوحة في قانون المالية التكميلي سنة 2022 في إطار الصيرفة الإسلامية

المادة	متطلبات الإفصاح
12	-يحسب رسم الأشهار العقاري عند نقل الملكية ' الاجارة ' بنفس القيمة التي اقتناه البنوك او المؤسسات المالية والمنجز في إطار الصيرفة الإسلامية.
13	-يعفى من رسم الأشهار العقاري اقتناء العقارات المنجزة من طرف البنوك والمؤسسات المالية لصالح زبائنهم ذات الاستعمال السكني في إطار الصيرفة الإسلامية مرابحة والاجارة.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على (ناصر، 2023، ص 278) و قانون المالية التكميلي سنة 2022

3-1-5-متطلبات الإفصاح عن التحفيزات الجبائية الممنوحة في قانون المالية سنة 2023: نوجزها حسب

الجدول التالي(الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 89، ص 6):

جدول رقم 6: متطلبات الإفصاح عن التحفيزات الجبائية الممنوحة في قانون المالية سنة 2023 في إطار الصيرفة الإسلامية

المادة	متطلبات الإفصاح
07	-منحت اعفاء من ضريبة ارباح الشركات IBS على أرباح الودائع لحسابات الاستثمار المنجزة في إطار الصيرفة الإسلامية لمدة 05 سنوات ابتداء من 2023/01/01.
08	-نحدد النتيجة الجبائية بعد خصم الاهتلاكات لعقد الاجارة على أساس مدة العقد.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على قانون المالية سنة 2023

3-1-6- متطلبات الإفصاح عن التحفيزات الجبائية الممنوحة في قانون المالية سنة 2024: نوجزها حسب الجدول التالي(الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 86، ص-ص 6-16):

جدول رقم 7: متطلبات الإفصاح عن التحفيزات الجبائية الممنوحة في قانون المالية سنة 2024 في إطار الصيرفة الإسلامية

المادة	متطلبات الإفصاح
09	-منحت اعفاء من غرامة التأخير والنواتج الأخرى عند حساب وعاء الضريبة لضريبة ارباح الشركات IBS المحصلة في عمليات الصيرفة الإسلامية وتوجه للأعمال الخيرية تحت رقابة هيئة شرعية وطنية.
29	-تصرف نواتج التأمين التكافلي للتوظيف الإلزامي لادوات المالية في الاعمال الخيرية تحت رقابة هيئة شرعية وطنية.
	-تخضع لرسم التسجيل العقود الاجارة للتجهيزات لرسم قدره 4.000 دج.
	-تخضع اجباريا اجارة العقارات ذات الاستعمال السكني والعقود من الباطن المتصلة بها لاجراءات التسجيل.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على قانون المالية سنة 2024

3-1-7- متطلبات الإفصاح عن التحفيزات الجبائية الممنوحة في قانون المالية سنة 2025: لم يتطرق ولم يقدم أي امتيازات جبائية للصيرفة الإسلامية.

3-2- النظام الجبائي المطبق على الصيرفة الإسلامية: الجدول التالي يوجز المعالجة الجبائية لجميع الضرائب والرسوم المطبق على الصيرفة الإسلامية.

جدول رقم 8: النظام الجبائي المطبق على الصيرفة الإسلامية

نوع الضريبة	المعالجة الجبائية
الضريبة على ارباح الشركات IBS	-يحسب على النتيجة الجبائية مع اعفاء من غرامة التأخير عند حساب وعاء الضريبة فوائض القيمة عن التنازل على الأملاك العقارية ذات العلاقة بالتركة او في إطار عقود المرابحة او الاجارة.
الضريبة على الدخل الإجمالي IRG	-جميع المداخل يستثنى من أساس الضريبة على الدخل الإجمالي للزبون هامش الربح المتفق عليه مسبقا مع البنك في إطار الصيرفة الإسلامية في اقتناء سكن بصيغة المرابحة.
الضريبة على الدخل الإجمالي على الاجور IRG/S	-تدفع على مرتبات الموظفين التابعين للمصرف الإسلامي او الشباك الإسلامي.
الرسم على القيمة المضافة TVA	-يشمل رقم الاعمال الخاضع للرسم للعمليات الصيرفة الإسلامية ' المرابحة ' من رسم على القيمة المضافة لهامش الربح المتضمن في العقد مسبقا. -يستثنى من حق الخصم الرسم على القيمة المضافة TVA عند اقتناء السلع المنقولة والعقارات المنجزة في إطار الصيرفة الإسلامية ' المرابحة ' . -يعفى من الرسم على القيمة المضافة TVA على عمليات القروض المقدمة للعائلات لاقتناء او انجاز سكن فردي وهذا يشمل صيغ الصيرفة الإسلامية مرابحة واستصناع والاجارة. - يعفى من الرسم على القيمة المضافة TVA على عمليات الاقتناء في إطار صيغة الاجارة.
رسم التسجيل والطابع	-جميع العمليات معفاة من الرسم.
رسم على النشاط المهني TAP	-جميع العمليات معفاة من الرسم بموجب قانون المالية سنة 2024.
رسم الأشهار العقاري	-يحسب رسم الأشهار العقاري من هامش الربح المتضمن في العقد مسبقا للعقارات المنجزة في إطار الصيرفة الإسلامية لصالح الزبائن سواء كانت مرابحة او اجارة. -يعفى من الرسم الأشهار العقاري العقود الموجهة لتمويل الاستثمارات الخاصة بالمتعاملين الاقتصاديين ذات الاستعمال التجاري او الصناعي او الفلاحي او ممهن الحرة. -لا يحسب رسم الأشهار العقاري من قيمة العقار الحاصل عليه الزبون في إطار الصيرفة الإسلامية بصيغة المرابحة. -تعفى من رسم الأشهار العقاري البنوك والمؤسسات المالية في إطار الصيرفة الإسلامية في حالة الشراء او الاقتناء للعقارات في صيغ المرابحة او الاجارة.

<p>-يحسب رسم الأشهار العقاري عند نقل الملكية ' الاجارة ' بنفس القيمة التي اقتناهه البنوك او المؤسسات المالية والمنجز في إطار الصيرفة الإسلامية.</p> <p>-يعفى من رسم الأشهار العقاري اقتناء العقارات المنجزة من طرف البنوك والمؤسسات المالية لصالح زبائنهم ذات الاستعمال السكني في إطار الصيرفة الإسلامية مرابحة والاجارة.</p>	
<p>لا تدرج المؤسسة الخاضعة للغرامات المتحصل عليها كإيراد في حساب النتائج الا بموافقة هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة الخاضعة والهيئة الشرعية للإفتاء في المالية الإسلامية وتستطيع تسجيل الإيرادات الناتجة عن التعثر او التأخر من طرف الزبون في حساب المدفوعات الخيرية اما بالنسبة للتعويض فيدرج في حساب المداخل من الطرق الإسلامية للتمويل(الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 65،الصادرة بتاريخ 2025/09/30 ، ص 39).</p>	<p>الغرامات والمدفوعات الخيرية والتعويض</p>

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على قوانين المالية والجبانية

3-3- الالتزامات الجبانية والمحاسبية لعمليات الصيرفة الإسلامية لتحقيق متطلبات الإفصاح: يعتبر المصرف الإسلامي او الشباك الإسلامي أحد المكلفين بالضريبة يخضعون للنظام الحقيقي وتفرض عليه جملة من الالتزامات وهي:

1-مسك الدفاتر المحاسبية القانونية كما جاء بها النظام المحاسبي المالي والاحتفاظ بها لمدة 10 سنوات.

2-الاحتفاظ الوثائق الثبوتية التبريرية لمدة 10 سنوات.

3-ايداع التصريحات الجبائية والقوائم المحاسبية في الاجال القانونية.

4-تسديد المستحقات الضريبية في الاجال القانونية للضرائب والرسوم التالية: الضريبة على ارباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على الدخل الإجمالي على الاجور والرسم على القيمة المضافة ورسم الأشهار العقاري.

3-4- تطور الصيرفة الإسلامية:

3-4-1-تطور عدد المصارف الإسلامية والشبابيك الإسلامية بالمقارنة مع المصارف التقليدية:

جدول رقم 9: تطور عدد المصارف والمؤسسات المالية في قطاع الصيرفة التقليدية والصيرفة الإسلامية

السنوات	عدد المصارف والمؤسسات المالية النشطة في إطار الصيرفة التقليدية			
	المصارف		المؤسسات المالية	
	عمومية	خاصة	عمومية	خاصة
2019	06	14	06	02
2020	06	14	06	02
2021	06	13	06	02
2022	07	13	06	02
2023	07	13	06	02

عدد المصارف والمؤسسات المالية النشطة في إطار الصيرفة الإسلامية				السنوات
المؤسسات المالية		المصارف		
خاصة	عمومية	خاصة	عمومية	
00	00	04	06	2019
00	00	04	06	2020
00	00	04	06	2021
00	00	04	06	2022
00	00	04	06	2023

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: (التقرير السنوي 2023 لبنك الجزائر، ص 46-47)

4-3-2- تطور عدد وكالات المصارف الإسلامية والشبابيك الإسلامية بالمقارنة مع المصارف التقليدية:
جدول رقم 10: تطور عدد وكالات المصارف والمؤسسات المالية في قطاع الصيرفة التقليدية والصيرفة الإسلامية

عدد وكالات المصارف والمؤسسات المالية النشطة في إطار الصيرفة التقليدية				السنوات
المؤسسات المالية		المصارف		
خاصة	عمومية	خاصة	عمومية	
17	75	391	1177	2019
17	79	390	1188	2020
18	77	401	1201	2021
19	77	399	1225	2022
20	77	400	1249	2023

عدد وكالات المصارف والمؤسسات المالية النشطة في إطار الصيرفة الإسلامية				السنوات
المؤسسات المالية		المصارف		
خاصة	عمومية	خاصة	عمومية	
00	00	49	49	2019
00	00	52	53	2020
00	00	57	59	2021
00	00	64	74	2022
00	00	71	88	2023

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: (التقرير السنوي 2023 لبنك الجزائر، ص ص 46-47)

3-4-3- حجم الودائع التمويل المصارف الاسلامية والشبابيك الاسلامية بالمقارنة مع المصارف التقليدية: الوحدة: مليار دج

جدول رقم 11: حجم الودائع التمويل المصارف والمؤسسات المالية في قطاع الصيرفة التقليدية والصيرفة الإسلامية

السنوات	طبيعة الودائع	عدد وكالات المصارف والمؤسسات المالية النشطة في إطار الصيرفة التقليدية			
		المصارف		المؤسسات المالية	
		عمومية	خاصة	عمومية	خاصة
2021	الودائع تحت الطلب	4.152.20	1.064.10	00	00
2022		5.104.80	1.111.90	00	00
2023		4.956.90	1.188.60	00	00
2021	الودائع لأجل	5.775.30	687.90	00	00
2022		6.855.40	729.60	00	00
2023		7.258.40	753.60	00	00
السنوات	طبيعة الودائع	حجم الودائع التمويل المصارف والمؤسسات المالية النشطة في إطار الصيرفة الإسلامية			
		المصارف		المؤسسات المالية	
		عمومية	خاصة	عمومية	خاصة
2021	حسابات الودائع	18.90	193.10	00	00
2022		56.90	197.40	00	00
2023		112.50	309.20	00	00
2021	الودائع في حسابات الاستثمار	4.10	227.80	00	00
2022		15.80	283.70	00	00
2023		24.90	231.60	00	00

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: (التقرير السنوي 2023 لبنك الجزائر، ص 46-47)

3-4-4- حجم صيغ التمويل الصيرفة الإسلامية: الوحدة: مليار دج

جدول رقم 12: حجم صيغ التمويل الصيرفة الإسلامية

السنوات	المراوحة	المشاركة	المضاربة	الاجارة	السلام	الاستصناع	صيغ التمويل الصيرفة الاسلامية في الجزائر	
							المجموع	نسبة القطاع العمومي %
2021	130.70	1.10	6.00	83.90	133.10	11.10	365.90	0.50
2022	129.70	2.00	7.60	86.50	153.90	14.30	393.90	1.60
2023	139.50	4.200	8.30	100.40	187.70	18.50	458.50	4.70

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: (التقرير السنوي 2023 لبنك الجزائر، ص 46-47)

- تحليل ومناقشة: حسب الاحصائيات والبيانات المدونة في الجداول السابقة نجد ما يلي:

* تم تسجيل عدد 20 مصرفا تقليديا عمومي وخاص 08 مؤسسات مالية ينشطون سنة 2019 وبقي نفس العدد سنة 2023 و10 مصارف عمومي وخاص و00 مؤسسة مالية ينشطون في إطار الصيرفة الإسلامية سنة 2019 ولم يتغير عددها سنة 2023.

* تم تسجيل عدد الوكالات المصارف التقليدية العمومية وخاصة 1568 وعدد وكالات المؤسسات المالية 92 ينشطون سنة 2019 وإرتفع العدد سنة 2023 الى 1649 وكالة مصرف عمومي وخاص و97 مؤسسة مالية.

* تم تسجيل عدد الوكالات الصيرفة الإسلامية للمصارف العمومية والخاصة 98 وعدد وكالات المؤسسات المالية في إطار الصيرفة الإسلامية 00 ينشطون سنة 2019 وإرتفع العدد سنة 2023 الى 159 وكالة مصرف عمومي وخاص وبقي 00 عدد المؤسسات المالية في إطار الصيرفة الإسلامية.

* وبالنسبة لحجم الودائع التمويل في إطار الصيرفة التقليدية ذات الطبيعة ودائع تحت الطلب بلغت 5.375.30 مليار دينار جزائري والودائع لأجل 6.463.20 مليار دينار جزائري سنة 2021 وارتفعت سنة 2023 الى 6.145.50 مليار دينار جزائري و8.012.00 دينار جزائري على التوالي.

* وبالنسبة لحجم الودائع التمويل في إطار الصيرفة الإسلامية ذات الطبيعة حسابات الودائع بلغت 212 مليار دينار جزائري والودائع في حسابات الاستثمار 231.90 مليار دينار جزائري سنة 2021 وارتفعت سنة 2023 الى 421.70 مليار دينار جزائري و256.50 دينار جزائري على التوالي.

* حسب دراسة وتحليل بيانات عمليات الصيرفة الإسلامية يتضح تواصل حجم الودائع في الارتفاع على مستوى المصارف العمومية والخاصة وتتنوع بنسبة 20% للمصارف الخاصة و80% للمصارف العمومية وتمثل نسبة 3.10% من اجمالي التمويل العام سنة 2023 ونلاحظ ان الصيرفة الإسلامية في تطورت بصورة ملحوظة وخاصة في قطاع الخاص.

* نلاحظ تطور حجم صيغ التمويل الصيرفة الإسلامية من 365.90 سنة 2021 الى 458.50 سنة 2023.

4- خاتمة: قدمت القوانين والتشريعات العديد من الدعم والمساندة من بينها التحفيزات الجبائية لترقية الصيرفة الإسلامية في الجزائر ولم تغفل عن متطلبات الإفصاح عنها في معالجتها المحاسبية والجبائية، ومن خلال تتبع قوانين المالية للسنوات الاخيرة وتحليل ودراسة المواد ذات العلاقة بمتطلبات الإفصاح عن الصيرفة الإسلامية والاحصائيات الرسمية توصلنا للنتائج التالية:

✓ تأكيد الفرضية القائلة ان الدولة الجزائرية منحت العديد من التحفيزات الجبائية لتطوير الصيرفة الإسلامية.

✓ تأكيد الفرضية القائلة ان القوانين والتشريعات ألزمت النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي بالإفصاح عن التحفيزات الجبائية.

✓ تأكيد الفرضية القائلة انه تم منح للصيرفة الإسلامية تحفيزات جبائية تفضيلية على المعاملات المصرفية التقليدية.

✓ شكلت قوانين المالية المرجع التشريعي للصيرفة الإسلامية في الجزائر.

✓ قدمت التحفيزات الجبائية نوع من المرافقة للصيرفة الإسلامية عبر السنوات الاخيرة حتى لو بصورة بسيطة مع الالتزام بمتطلبات الإفصاح عنها.

✓ غموض بعض مواد القانونية المتضمنة في قوانين المالية تحتاج الى نصوص توضيحية لها.

- ✓ يعتبر التشريع الجبائي للعمل المصرفي الاسلامي كعمل تجاري يخضع للضريبة ويعامل بنفس المعاملة للبنوك التقليدية باستثناء بعض المعاملات القليلة وملزم كمكلف بالضريبة ان يؤدي جميع الالتزامات الجبائية والمحاسبية، ومما سبق نقدم التوصيات التالية:
- ✓ وجوب الاستقلالية التامة للمصارف الاسلامية او الشبايبك الاسلامية عن بنك الجزائر او التخلي على معدل الخصم الذي يفرضه بنك الجزائر والذي يعتبر عملية تخالف مبادئ الصيرفة الاسلامية لتحقيق قفزة نوعية للصيرفة الاسلامية في الجزائر.
- ✓ مواصلة منح الامتيازات الجبائية ورفع نسبها ومددها وانواعها.
- ✓ ضرورة اصلاح النظام الجبائي والنظام المالي والنقدي تماشيا مع العمل المصرفي الاسلامي.

5- المراجع:

1-التقرير السنوي 2023 لبنك الجزائر. استرجع في 22 فبراير، 2025، من-<https://www.bank-of-algeria.dz/ar/>

2-الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 65، الصادرة بتاريخ 2025/09/30، نظام رقم 09-25 يحدد القواعد المحاسبية وقواعد التقييم للعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية استرجع في 30 أكتوبر، 2025، من

<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

3-الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 2023/06/27، قانون رقم 09-23 يتضمن القانون النقدي والمصرفي. استرجع في 20 فبراير، 2025، من

<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

4-الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 85، الصادرة بتاريخ 2005/12/31، قانون رقم 05-16 يتضمن قانون المالية لسنة 2006. استرجع في 21 فبراير، 2025، من

<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

5-الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 86، الصادرة بتاريخ 2023/12/31، قانون رقم 22-23 يتضمن قانون المالية لسنة 2024. استرجع في 13 أكتوبر، 2024، من

<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

6-الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 89، الصادرة بتاريخ 2022/12/29، قانون رقم 24-22 يتضمن قانون المالية لسنة 2023. استرجع في 13 أكتوبر، 2024، من

<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

7-الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 100، الصادرة بتاريخ 2021/12/30، قانون رقم 16-21 يتضمن قانون المالية لسنة 2022. استرجع في 22 مايو، 2024، من

<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

8-العجاج، ف. ا. (2022). تفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر دراسة حالة بعض البنوك التجارية .

les cahiers du mecas, 18(2), 626–639.

<https://asjp.cerist.dz/en/article/207105>

- 9-المديرية العامة للضرائب الجزائرية. استرجع في 19 يناير، 2024، من
<https://www.mfdgi.gov.dz/services-pro-ar/autres-services-numeriques-ar/teechargement-ar#288-20>
- 10-بركة، ك. (2023). أثر تطبيق مبدأ تدعيم عنصر الإفصاح والشفافية على جودة الإفصاح المحاسبي "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة والمدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. مجلة الإقتصاد الجديد، 14(1)، 527-508 .
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/214290>
- 11-بكري عجيب بابكر، ب. (2022). مدى فاعلية الإفصاح المحاسبي عن تكلفة التاهيل المهني المستمر على الربح والربحية - دراسة تطبيقية. الفكر المحاسبي، 26(1)، 275-247 .
<https://doi.org/10.21608/atasu.2022.244735>
- 12-بن حنة، م. (2024). آليات تمويل المصارف الإسلامية و تفعيلها في الجزائر. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، 7(2)، 74-63 .
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/243987>
- 13-بن يطو، ر. (2022). فعالية السياسة الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار المحلي دراسة حالة ولاية المسيلة The effectiveness of fiscal policy in enhancing local investment opportunities, a case study in the state of M'sila. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 7(2)، 109-91 .
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/214100>
- 14-بوراس، ن. (2024). تطور الصيرفة الإسلامية -دراسة حالة الجزائر-. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 7(2)، 268-256
<https://asjp.cerist.dz/en/article/256688291-268>
- 15-بوعزيز، ر.، & بن موسى، ك. (2022a). الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي. مجلة إقتصاد المال والأعمال، 7(1)، 108-101 .
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/185091>
- 16-بوعزيز، ر.، & بن موسى، ك. (2022b). الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي. مجلة إقتصاد المال والأعمال، 7(1)، 108-101 .
<https://asjp.cerist.dz/en/article/185091>
- 17-جبار، ن. ش.، & مالك، د. ع. (2023). أثر الإفصاح المحاسبي عن المعلومات البيئية في التقارير المالية (دراسة تطبيقية) AL Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences, 19(3).
<https://www.iasj.net/iasj/article/297809>
- 18-جمام، م.، & دباش، أ. (2015). دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي باستخدام الحوافز الجبائية في attract foreign investment by using fiscal stimulus. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 2(2)، 183-
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/5064205>

- 19-جينية, ج., & محمول, ن. (2023). أثر الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري. مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية, 8(1), 37-37. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/21971556>
- 20-حابي, أ. (2020). العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة لآراء الخبراء المحاسبين في الجزائر العاصمة" -36, 7(2), Le Manager, 65. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/132856>
- 21-حميدي, ف. (2021). المعاملات المالية الإسلامية في القانون الجزائري. القانون العقاري و البيئة, 9(2), <https://asjp.cerist.dz/en/article/15394088>
- 22-زوانب, غ. (2023). دراسة مقارنة بين النظام الجبائي للصيرفة التقليدية و النظام الجبائي للصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية, 7(1), 88-104. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/224178>
- 23-زيدان, ز. (2022). دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (قراءة في قانون الاستثمار 2022-18-22). مجلة دراسات جبائية, 11(2), 149-166. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/214837>
- 24-زين, ع. ا. (2023). واقع الإفصاح المحاسبي عن عناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي. مجلة الاقتصاد والبيئة, 6(1), 627-647. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/218239>
- 25-سحنون, م., & زهراوي, ع. (2023). واقع الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في سوق البورصة الجزائرية دراسة مقارنة مع متطلبات الإفصاح حسب معايير الإبلاغ المالي الدولية. المعيار, 27(1), 395-395. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/211997419>
- 26-سعادة, ط. !. (2019). إطار مقترح لقياس وتقييم جودة الإفصاح المحاسبي في ضوء المبادئ الحاكمة.. وآليات القياس.. ومحددات التطوير: دراسة تحليلية. الفكر المحاسبي, 23(2), 402-402. <https://doi.org/10.21608/atasu.2019.38339497>
- 27-طرشاوي, ع. ا. (2024). واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر -دراسة تحليلية-. المجلة الجزائرية للمالية الإسلامية, 2(1), 1-1. <https://asjp.cerist.dz/en/article/24896427>
- 28-طبيبي, آ. (2025). الشروط القانونية لتسويق المنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية. مجلة الحقوق والعلوم السياسية, 12(1), 144-144. <https://asjp.cerist.dz/en/article/262609157>
- 29-عيسى, س. (2021). تصور نظام جبائي للصيرفة الإسلامية في ظل النظام الجبائي الجزائري الحالي. الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية, 13(2), 66-74. <https://asjp.cerist.dz/en/article/142772>
- 30-لوايبي, ف., & مسعودي, م. (2020). أثر التحفيزات الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصيلة الجبائية في الجزائر -دراسة قياسية-. مجلة البديل الاقتصادي, 6(1), 25-40. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/134961>

31-محفوظي, ف., & محفوظي, ا. ا. (2024). شبابيك الصيرفة الاسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الاسلامية بالجزائر. دراسات اقتصادية, 18(1), 515-529 .

<https://asjp.cerist.dz/en/article/243315>

32-ناصر, س. (2023). التسهيلات الضريبية الممنوحة للصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا, 19(2), 267-282 .

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/225701>